مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: إصلاح الأمم المتحدة بين القانون الدولي والهيمنة الأمريكية
اسم الكاتب: أ.م.د. عادل حمزة عثمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7030
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إصلاح الأمم المتحدة بين القانون الدولي والهيمنة الأمريكية

أ. م.د. عادل حمزة عثمان[1]
Dr_adel_albazon@yahoo.com

الملخص

إصلاح الأمم المتحدة يعد موضوعاً مهماً وشائكاً ومتعدد الجوانب، فضلاً عن أن عملية الإصلاح في ضوء المتغيرات الدولية يبدو أحياناً غير مجدً لما له من سلبيات ، حيث أن أخطاء المنظمة وكثرة تهميشها جعل الإصلاح أمراً معقداً رغم كونه ملحاً وضرورياً وذلك لمرور فترة طويلة على أبرام الميثاق ولوجود مواقع كثيرة للضعف والخلل في هذا الميثاق ظهرت عيوبه من خلال الممارسات العملية.

والمشكلة الأخرى التي تواجهها المنظمة هو عدم وجود تعريفات محددة في الميثاق لما يمكن أن يعد من الأمور الإجرائية التي تسهل في كثير من الأحيان تدخل الكثير من الدول في شؤون المنظمة ومؤسساتها، ويتضح من البحث أن الإصلاح لن يكون جذرياً في المستقبل المنظور، ولن يعيد للشرعية الدولية مبادئها وقواعدها المثبتة في الميثاق تجاه نفوذ ومفعول موازين القوى الدولية.

المقدمة

إصلاح الأمم المتحدة يعد موضوعاً مهماً وشائكاً ومتعدد الجوانب يحتاج إلى مقررات جريئة لكثرة الاجتهادات والرؤى المطروحة لمعالجة تعديل الميثاق لتلافي الأخطاء ، إلا أن هذه المحاولات كانت دائماً تصطدم بحقيقة أنه من الصعوبة الاتفاق على مضمون التعديل ، لأن من شأن أي تعديل المساس بحقوق مكتسبة وأوضاع مستقرة ، وذلك يجعل الضرر من التعديل يملك الوسائل القانونية والدستورية أو السياسية لعرقلة أي محاولة للتعديل . أن عملية الاصلاح في ضوء المتغيرات الدولية يبدو أحياناً غير مجد لما له من سلبيات ، حيث أن أخطاء المنظمة وكثرة تهميشها جعل الاصلاح أمراً معقداً رغم كونه ملحاً وضرورياً وذلك لمرور فترة طويلة على أبرام الميثاق

[1] مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

ولوجود مواقع عديدة للضعف والخلل في هذه الميثاق ظهرت عيوبه من خلال الممارسات العملية .

ان اصلاح المنظمة الدولية في ضوء المتغيرات الحاصلة والهيمنة الأمريكية يواجه الكثير من التحديات لأن الولايات المتحدة الأمريكية في رؤيتها المستقبلية لهذه المنظمة تجد من ناحية تمكنها من أن تؤدي دوراً مركزياً في النظام الدولي ومن ناحية أخرى تضمن أن تكون المصالح والقيم الأمريكية غير خاضعة لقيم ومصالح تنظيمات وتحالفات دولية أخرى مختلفة. لذا نجد أن الولايات المتحدة تلجأ إلى الأمم المتحدة أحياناً لتسمح بدور فاعل عبر أصدار القرارات المطلوبة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد انفرادها بالنظام الدولي ، والمنظمة هي الأخرى لم تكن موفقة منذ البداية في دعم حكم سلطة القانون الدولي رغم كونها ساهمت في حل الكثير من المنازعات واصدار العديد من المعاهدات الدولية لتنظيم القواعد التي يجب مراعاتها في العلاقات بين الدول من جهة والعلاقات بين أجهزة المنظمة نفسها من جهة أخرى. ولعل من بين أبرز المشاكل التي وجهتها المنظمة هو عدم اشتمال الميثاق على تعريفات محددة وقاطعة لما يمكن أن يعد أموراً اجرائية والتي كانت في كثير من الأحيان السبب لتدخل الولايات المتحدة ودول أخرى في شؤون المنظمة الدولية ومؤسساتها ، لذلك فأن فرضية البحث حول محاولات الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية يهدف إلى توظيفها لخدمة مصالحها، لذلك فهي في الحقيقة تحاول إجراء الإصلاحات الضرورية، الأمر الذي أدى إلى انكفاءاً واضحاً في تأدية الأمم المتحدة لدورها. ولأهمية دور هذه المنظمة وضرورة الاصلاح سوف نتناول في المبحث الأول الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة في مواجهة ضرورة الاصلاح ويتناول المبحث الثاني محددات الاصلاح في ظل المتغيرات الدولية ويتناول المبحث الثالث واقع الهيمنة الأمريكية وأثرها على الشخصية القانونية للأمم المتحدة ثم الخاتمة .

المبحث الأول : الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة في مواجهة ضرورة الإصلاح

كانت نشأة المنظمات الدولية في بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية عبارة عن ايجاد قالب تنظيمي لتنفيذ القانون الدولي، وهذا الشكل بدأ بمجلس الأمن مروراً بمحكمة العدل الدولية وحتى المنظمات الفرعية حديثة النشوء، مثل منظمات حقوق الانسان التي أضافت الرصيد الكبير

إلى القانون الدولي، وهذا خاضع بطبيعة الحال إلى المتغيرات الدولية الكثيرة التي حصلت في العقود الاخيرة. أن العالم دخل بعد احداث ايلول ٢٠٠١ في ظل نظام القطب العسكري الأمريكي المهيمن .

أن رغبة الاصلاح في المنظمة الدولية، عادة ما كانت ولا زالت تصطدم بالكثير من المعوقات في ظل تنامي قوة القطب الأمريكي الذي أصبح يهيمن على مجمل الأوضاع في العالم والتي أصبحت بفعل العولمة سهلة الانقياد.

أن من بين ما شملته سياسة اعادة ترتيب الأوليات في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية لما بعد انتهاء الحرب الباردة، العودة للأمم المتحدة باعتبارها من بين الأدوات السهلة في تنفيذ السياسة الخارجية ، فقامت بصياغة مفاهيم جديدة عن السلام، وتسوية المنازعات الدولية ،وحقوق الانسان، والشرعية الدولية، إلى حد بدأت تؤثر حتى على مفهوم السيادة والاستقلال لبعض الدول، وسمحت للمنظمة التدخل في مسائل هي في صلب الاختصاصات الداخلية للدول، بل أن المنظمة نفسها اعتبرتها من المبادئ التي يجب احترامها كمبدأ حق الدول في اختيار أنظمتها السياسية، ووصل أسلوب الهيمنة إلى الحد الذي تستطيع الولايات المتحدة فيه من فرض قرارات التدخل في أي أزمة، فتحولت المنظمة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات في شؤون الدول الأخرى.

أن مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة لابد وأن يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية التي تطرأ والتي من شأنها أن تترك آثاراً سلبية او ايجابية على الفعل الأمريكي، بمعنى أن هناك متغيرات دولية تدفع امريكا إلى الابتعاد عن الاعتماد واستمرارية اللجوء إلى مجلس الأمن لتنفيذ سياستها الخارجية حيث يصعب أن تجد السياسة الأمريكية قواسم مشتركة في الأهداف مع غيرها من الدول ذات الوزن السياسي والدولي بالشكل الذي يسمح بالعمل المشترك في مجلس الأمن الدولي لصالحها.

الولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائماً ممارسة الهيمنة على منظمة الأمم المتحدة تحت ذرائع مختلفة منها انتهاكات حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وانتهاك قواعد القانون الدولي ووصل الحال إلى استخدام أمريكا لنظريتها المعروفة بما يسمى حق الدفاع عن النفس للتدخل في

شؤون الدول الأخرى وهي أكثر قلقاً على مصالحها نتيجة لتزايد الكراهية لها ولسياستها. وبالعودة إلى الأصول القانونية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد أهم الحواضن للقانون الدولي فأن مسألة الدفاع عن النفس لا يمكن أن يتذرع بها ما لم يكن هناك خطر يتضمن تهديداً جدياً ومقروناً بمساع عملية يستهدف الدولة التي حقها في الرد بالتأسيس على حالة الدفاع الشرعي أو الدفاع عن النفس وهو ما لم يحصل مع الولايات المتحدة أطلاقاً ، صحيح أن القانون الدولي لم يعد ذو وزن منطقي على أرض المعارك أو من خلال تجاهله التام من قبل امريكا في كل حروبها إلا أنه يبقى صاحب القول الفصل كمرجعية موضوعية تتوافق عليها كافة الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة.

من خلال ما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تحقق لنفسها حصانة جديدة بشنها الحروب بدعوى الدفاع عن النفس، بل انتهكت أبسط القواعد القانونية وكان على ادارتها وسياستها احترام الأعراف والمواثيق الدولية ، لأن مفهوم الشرعية الدولية مفهوم ثابت عند علماء القانون الدولي وليس التفاعل معه بأسلوب انتقائي فهي اعتماداً على قوتها وهيمنتها تعود للحديث عن الشرعية الدولية عندما يكون الأمر محققاً لمصالحها وأطماعها فإذا انعكس الوضع لا تتجاوز في استخدامها لتعبير الشرعية الدولية وتفصله تماماً حسب ما ترغب به، وأن خالفته لجأت إلى قرارات الهيئة التنفيذية للقانون الدولي (مجلس الأمن) الذي تهيمن عليه أو تلجأ إلى منطق القوة بصورة مباشرة كما حصل مع العراق ، ورغم كل ذلك استمرت الادارة الأمريكية تنظر إلى الأمم المتحدة كمنظمة قديمة تعاني من الفساد والادارة غير المنسقة وأنها تقوم بنشاطات غير ضرورية وأن مقترحات ما يسمى (بتجميل الوجه) بادراج اليابان والمانيا والبرازيل والهند في قائمة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ربما قد يؤدي إلى تحسين فاعلية المنظمة، لكن الادارات الأمريكية المتعاقبة كانت ولا زالت ترى بأن التوسع يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار عدم اعاقة عمل مجلس الأمن ، وبهذا الصدد أشار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن (أن نجاح السياسة المتعددة الأطراف لا تقاس بمجرد ما يتبع العملية ، ولكن بالنتائج التي تنجزها هذه السياسة).

لقد استخدمت الدول الكبرى مساهماتها المالية كسلاح للضغط على المنظمة كما أن تأخير الدول الأعضاء عن سداد حصصها المقررة في مواعيدها هو سبب آخر رئيسي في الأزمة

المالية الحالية للمنظمة ويعكس هذا الوضع وجود أزمة ثقة في المنظمة وعدم النظر بجدية لأهمية ما تقوم به من دور ، والولايات المتحدة ليست المدين الوحيد للأمم المتحدة ، بل أن أكثر من نصف الدول الأعضاء لا تسدد اشتراكاتها في وقتها المحدد ، ولا تملك الأمم المتحدة اية آلية صارمة لإلزام أعضاءها بدفع حصصهم في وقتها المحدد ، إذ أن المادة (١٩) من الميثاق تنص على معاقبة العضو الذي يمتنع عن سداد حصته إذ كان المتأخر المالي عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة في السنتين السابقتين أو زائداً عليها ، حيث يعاقب العضو بحرمانه من التصويت في الجمعية العامة ويمكن للجمعية العامة السماح لهذا العضو بالتصويت إذ اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب خارجة عن ارادة العضو لكن هذا الاجراء العقابي يبقى اجراءاً رمزياً ومحدوداً فقط في التصويت في الجمعية العامة ، وبالتالي لا يمكن تطبيقه على الولايات المتحدة الأمريكية أو على دولة أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، أن هذا يعد واحداً من شواهد عديدة توضح هيمنة الولايات المتحدة، وكذلك واحداً من أبرز المحددات التي تعيق عملية الإصلاح.

المبحث الثاني : محددات الاصلاح في ظل المتغيرات الدولية .

الأمم المتحدة هي بمثابة أداة لمنع الفوضى ، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها بأقل الخسائر الممكنة وتمنع الدول الأقل قوة من تجاوز القانون طالما أنهم تحت سقفها وميثاقها، فبدون هذه المنظمات الدولية تتحرر الدول التي ترى نفسها أنها الوحيدة التي تلتزم بالقانون الدولي ، بينما يتصرف الكبار دون محاسبة.

هناك كلام نظري عن دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدولي لأن التجاوز الأمريكي (بغطاء شرعي) على القانون الدولي والذي يتواصل منذ انتهاء الحرب الباردة ولد ردود فعل متباينة حول أهمية وضرورة اصلاح الأمم المتحدة .

لقد أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية بتدخلها المباشر وغير المباشر في مجرى الشرعية الدولية قالباً جديداً حيث عطلت فيه دور الكثير من المنظمات الدولية، فأمريكا تعتبر نفسها المدافع عن حقوق الانسان، وهذا الشعار طالما رفعته في وجه الدول التي تقف ضد سياستها، ولكنها رغم سطوتها وهيمنتها لم تفلح في النجاح في لعب الدور الذي أرادته في بعض المنظمات الدولية منها مثلاً المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تلقت الصفعة الكبيرة بإقصائها من

اللجنة، إما الوسائل التي اتبعتها أمريكا من أجل التدخل والهيمنة على المنظمة الدولية فكثيرة ومتنوعة منها مثلاً ما حصل في موضوع العراق وفلسطين.

معظم الدول تعلم أن رغبة الإصلاح في المنظمة الدولية عادة يصطدم بمعوقات الهيمنة الدولية في ظل تنامي قوة القطب الواحد الأمريكي الذي يحاول فرض إرادته على مجمل الأوضاع في العالم والتي أصبحت بفعل العولمة سهلة الانقياد.

ومع اتساع رقعة مهام المنظمة الدولية برزت إلى السطح دعوات مختلفة للعديد من الدول لإصلاح الحالة داخل المنظمة، لكن بعض دول الهيمنة مثل أمريكا لم تأتي دعواتها في هذا الشأن من منطلق الإصلاح الحقيقي المنشود بل من منطلق وضع العراقيل أمام الأمم المتحدة ومحاولة اشغالها بشكل دائم في قضايا بعيدة كل البعد عن جوهر الإصلاح وعدم إعطاء المنظمة الدور الكبير في عالم يسوده الصراع والحروب، وبدأت التدخلات الأمريكية بالاتهامات بالفساد للأمين العام للأمم المتحدة، ثم جاء الكشف عن فضائح التجسس الأمريكية من جانب والبريطانية من جانب آخر والذي أكدته مصادر متعددة ومختلفة ليشكل علامة سلبية في تأريخ المنظمة الدولية، جعلت الأمانة العامة للأمم المتحدة تعيش حالة من عدم الاستقرار، لاسيما وأن إرهاصات عديدة كانت تتكشف في حينها بوجود ما يمكن أن يسمى بمؤامرات ضد كوفي عنان حتى يتم إرجاعه إلى بيت الطاعة الأمريكي .

تنطلق عملية الإصلاح في المنظمة الدولية كونها منذ إنشائها ساعدت الكثير من الدول خاصة النامية على نيل استقلالها، ولم يكن بالامكان أن تحصل الدول على استقلالها بدون جهود الأمم المتحدة من هنا تأتي الرغبة الأممية في استمرار الدور الإنساني الذي لعبته مع وجود مأخذ عليها وهو سيطرة عدد من الدول على قرارات أعلى جهاز فيها وهو مجلس الأمن في منظمة تجمع كل دول العالم على أساس من المساواة، مع ذلك نجد هناك مواقف متباينة يمكن إيجازها بالآتي:-

١) **الموقف العربي من إصلاح المنظمة:**- وهو الأضعف في حلقة الدعوات الدولية حيث لا يخرج عن نطاق التصريحات، عدا مشروع القرار المصري الذي ناقشه وزراء الخارجية العرب والذي يدعو لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها في حفظ الأمن والسلام الدولي فضلاً عن التمثيل العربي في مجلس الأمن ، كما يدعو مشروع القرار

إلى احترام مبادئ المساواة في التعامل وسيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية.

٢) **الموقف الأوربي:-** الأوربيين أكثر ميلاً للدفاع عن منظمة الأمم المتحدة وأمينها العام والإشادة بدوره ومخططاته لإصلاح المنظمة وإن كانوا أكثر تحفظاً في تصريحاتهم ومواقفهم خشية عدم إثارة الحليف الأمريكي.

٣) **موقف الدول دائمة العضوية:-** ترغب هذه الدول في تعديل نظام مجلس الأمن وتوسيع عضويته وإجراء إصلاح شامل للمنظمة وهي على يقين بوجود دعم قوي لاقتراحاتها في التصويت على إجراء العملية الانتخابية في المجلس، بينما تطالب دول أخرى مثل الهند ، المانيا ، اليابان والبرازيل بتوسيع عضوية المجلس من (١٥) عضو إلى (٢٥) مع زيادة عدد الدول الدائمة العضوية إلى ست بدلاً من خمس، وإن تصرفات الدول الكبرى جميعها تشير إلى عدم الجدية في الإصلاح لأنها تسعى إلى إبقاء السيطرة والهيمنة لتحقيق أطماعها.

من جانب آخر هنالك العديد من الخطط لإصلاح المنظمة الدولية قدمت من قبل عدد من الأمناء العامين السابقين للأمم المتحدة منها:-

أ- خطة الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان:- والتي اشتملت على إصلاح مجلس الأمن باعتباره أداة رئيسية في صنع القرارات وبالتالي يعكس توازن القوى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تنظر إليه الكثير من الدول على أنه يتجاهل حقائق الوضع الدولي الراهن حيث تبدلت موازين القوى السياسية والاقتصادية كما تبدلت التحديات التي تواجه الإنسان في الأرض الأمر الذي يؤكد ضرورة إيجاد رؤيا جديدة لعمل المنظمة الدولية.

لكن من خلال سير الأحداث نجد إن الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان كان مرناً مع الموقف الأمريكي في تصرفاته عكس واجباته التي نص عليها الميثاق، والتي أهمها أن يقف مدافعاً عن المنظمة ودورها وأن يعمل على توفير الاحترام الواجب لها، لكنه في الكثير من تصريحاته يتصرف محاولاً إرضاء الدول الكبرى أملاً في إعادة انتخابه مرة أخرى بدلاً من السعي لتعزيز دورها ، وكان من المفروض به أن يدين أي تصرف دولي انفرادي بمعزل عن المنظمة.

ب- مقترحات الأمين العام السابق (بطرس غالي):- والتي قدمت في تقريره (خطة السلام) أولت اهتماماً خاصاً حيث جاء بناءاً على تكليف من مجلس الأمن، غير أن هذا الطلب كان مقتصراً فقط على القضايا المتعلقة بالمهمات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وكان مشروطاً أن يكون في اطار الميثاق وأحكامه وجاء في التقرير رؤيا متكاملة لتنشيط دور الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدولين.

لكن أصوات الرفض لهذه الخطة ازدادت محذرة من أن (خطة السلام) لا تعد سوى كونها مخططاً لنظام دولي جديد يمنح الولايات المتحدة صلاحيات وسلطات مطلقة بالتعاون مع مجلس الأمن للسيطرة على العالم وأن تنفيذ هذه المقترحات يمثل حالة وسطية بين الأمم المتحدة وبين تشكيل حكومة عالمية استبدادية.

وقد وجدت هذه المخاوف صداها أيضاً في النقد الموجه إلى مشروع الأمين العام السابق كوفي عنان حين ركز على إعادة هيئة وترشيد سكرتارية الأمم المتحدة في استجابة واضحة للمطالب الأمريكية.

تعكس الاتجاهات المختلفة بشأن الاصلاح ثلاثة آراء أولهما اعادة بناء المنظمة الدولية بطريقة تعكس الحقائق الدولية والعالمية ، والثاني ابقاء الوضع على ما هو عليه حتى يتبلور نظام دولي محدد المعالم، والثالث القيام بعدد من الاصلاحات الجزئية التي من شأنها تزيد من كفاءة عمل المنظمة ووكالاتها المتخصصة ، كنوع من الاستجابة للتوقعات المتزايدة للدول الأعضاء ، وبما لا يمس بنية المنظمة على نحو جذري.

وهنالك بعض الحالات التي تسهل الهيمنة والتدخل الأمريكي في شؤون المنظمة الدولية منها:-

١) التدخل من خلال استغلال الدعم المالي:- المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على عوائد وأرباح بسبب وجود المنظمة الدولية على أراضيها يفوق بكثير المبالغ المباشرة التي تساهم بها في ميزانية المنظمة فضلاً عن الاستغلال السياسي والمعنوي لهذا الوجود.

فعلى الصعيد المالي، الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل رسمياً ٢٢% من مجمل نفقات الأمم المتحدة السنوية والتي تقدر جميعها بحوالي (١.٨) مليار دولار وأنها بناء على ذلك تعتبر

أكبر دولة مساهمة في ميزانية الأمم المتحدة، أما ما هو غير معلن من سلسلة عقود الشراء والمقاولات الخاصة بعمل بالأمم المتحدة اليومي يفوق الربح منها ما تنفقه.

وهنا لابد أن نشير إلى حالة التهديد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استغلال الدعم المالي، والتي حدثت في حزيران عام ٢٠٠٦ وتتعلق بالرأي الذي عبر عنه مساعد كوفي عنان (مارك مالوك) والذي أثار غضب بولوتون ممثل أمريكا الدائم لدى الأمم المتحدة مما أدى بالأخيرة إلى التهديد بقطع المساعدات الأمريكية عن المنظمة .

أصبحت الولايات المتحدة تتحدى الإرادة الدولية والعدالة عندما تجدها غير متوافقة مع مصالحها فإذا كان القانون لا يزال مبنياً على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ومبدأ عدم اللجوء إلى القوة فأن الولايات المتحدة لا ترى نفسها ملزمة باحترامه مجرد كونه يتعارض مع أهداف سياستها.

٢) التدخل في استغلال مبدأ حق الدفاع عن النفس:- الإدارات الأمريكية المتعاقبة غالباً ما تلجأ لتحقيق أهدافها إلى استغلال مبدأ حق الدفاع عن النفس بالتدخل في شؤون الدول الأخرى من خلال الأمم المتحدة ، أن هذه النظرية الأمريكية هي نظرية مثار اختلاف بفعل الظروف التي يعيشها العالم يومياً من تفاصيل الحروب من أفغانستان إلى العراق وفلسطين ولبنان والحروب التي يمكن أن تدور من جديد على أرض سوريا وإيران أو أي دولة أخرى في المدى المنظور ، فإذا كان الموضوع هو الدفاع عن النفس فأن أمريكا أكثر قلقاً وخوفاً على مصالحها مع تزايد الكراهية لها ولسياستها.

وبالعودة إلى الأصول القانونية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد أهم الحواضن لقواعد القانون الدولي فأن مسألة الدفاع عن النفس لا يمكن أن يتذرع بها ما لم يكن هناك خطر محدق يتضمن تهديداً جدياً ومقروناً بمساع عملية يستهدف الدولة التي حقها في الرد يكون بالتأسيس على حالة الدفاع الشرعي أو الدفاع عن النفس وهو ما لم يحصل مع الولايات المتحدة إطلاقاً ، صحيح أن القانون الدولي لم يعد ذو وزن منطقي على أرض الواقع أو من خلال تجاهله التام من قبل أمريكا في كل حروبها إلا أنه يبقى صاحب القول الفصل كمرجعية موضوعية تتوافق عليها كافة الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة .

ورغم ادعاء الولايات المتحدة وتظاهرها بالتشبث الشكلي في التعامل مع بعض الملفات من خلال ما يمليه القانون الدولي من قواعد ناظمة للنزاعات حول العالم وتحديداً من خلال لجوئها إلى مجلس الأمن ، إلا أن السلوك مع العراق ومع إيران كما أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس بقولها: (حتى لو لم يتخذ مجلس الأمن قراراً باستخدام القوة ضد إيران فمن الممكن أن نتحرك بمفردنا وبعيداً عن مجلس الأمن) وهذا يدل على أن سياسة العنف التي تنتهجها أمريكا مقدمة على أي سياسة أخرى حتى وإن كان ثمنها سحق القانون الدولي.

مما تقدم أن الولايات المتحدة لم تحقق لنفسها حصانة جديدة بشنها الحروب بدعوى الدفاع عن النفس، وذلك أنها انتهكت أبسط القواعد التي تحتمها أصول اللعبة وكان على إدارتها وسياسييها الحفاظ على أمريكا وصيانة أجيالها والمساهمة في الدفاع عن توجهاتها المعلنة أمام العالم في المحافظة على احترام الأعراف والمواثيق الدولية ، لأن مفهوم الشرعية الدولية مفهوم ثابت عند فقهاء القانون الدولي وليس التفاعل معه بأسلوب انتقائي فهي اعتماداً على قوتها وهيمنتها تعود للحديث عن الشرعية الدولية عندما يكون الأمر محققاً لتصوراتها ومصالحها وأطماعها فإذا انعكس الوضع لا تتجاوز في استخدامها لتعبير الشرعية الدولية وتفصله تماماً حسب مصالحها وأطماعها وإن خالفته لجأت إلى قرارات الهيئة التنفيذية للقانون الدولي أي مجلس الأمن الذي تهيمن عليه أو لجأت إلى منطق القوة بصورة مباشرة كما حصل مع العراق ودول أخرى، لذلك فأن إصلاح الأمم المتحدة مهم جداً للمحافظة على الشخصية القانونية لهذه المنظمة.

المبحث الثالث: واقع الهيمنة الأمريكية وأثرها على الشخصية القانونية للأمم المتحدة

المعروف من طبيعة النظام القانوني أن يكون له أشخاص يخاطبون بقواعد هذا النظام، لكي تترتب حقوق والتزامات الشخصية القانونية عليهم، وكان أبرز رأي في تحديد هذا الاختصاص هو رأي محكمة العدل الدولية، وإذا كانت الدول تتمتع بكافة الحقوق وتتحمل كافة الالتزامات فأن المنظمة الدولية لا تتمتع بالضرورة بكل هذه الحقوق والالتزامات وهذا يتوقف على أهدافها ووظائفها وهذه الأهداف والوظائف تحددها الوثيقة المنشأة للمنظمة الدولية صراحةً وضمناً. فالقاعدة بالنسبة للمنظمات الدولية أنها لا تتمتع بالشخصية القانونية إلا بالقدر اللازم لتحقيق أهدافها لذلك وصفت شخصيتها بأنها شخصية دولية، وأن رأي محكمة العدل الدولية

يعد نقطة تحول مهمة في مسار تطور القانون الدولي العام، حيث أصبحت المنظمات الدولية تتمتع بالشخصية القانونية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ومنذ ذلك الوقت عد ميثاق الأمم المتحدة المرجع الذي ينص على تمتع المنظمة بشخصية القانون الداخلي في مواثيق الدول الأعضاء حيث ينص على تمتع المنظمة بشخصية القانون الدولي من مواثيق الدول الأعضاء حيث تؤكد المادة (٦٠٤) من الميثاق تمتع الهيئة في بلد كل عضو من أعضائها بالاهلية القانونية الدولية، إلى ترتيب كافة النتائج الناجمة عند أضفاء هذه الصفة عليها وكل ما تكسبه المنظمة من حقوق وما تتحمل من الالتزامات كأثر لذلك تكون بالقدر اللازم فقط لقيامها بأعمالها ونشاطاتها. أن الأمم المتحدة لها ما يحميها قانوناً إلا أنها همشت بسبب الهيمنة الأمريكية فأصبحت عبارة عن منظمة تتخذ وسيلة وذريعة لإصدار قرارات تخدم المصالح الأمريكية ، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة في المادتين الأولى والثانية حددت الأهداف والمبادئ والحقوق غير القابلة للتصرف ومنها حق السيادة وتقرير المصير أصبحتا من القواعد الدولية الآمرة الغير قابلة للتصرف.

أن الولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين أثارت في تدخلاتها مشاكل أخلاقية وقانونية زعزعت الثقة في الكثير من المنظمات الدولية وهزت مصداقيتها، حيث حاولت تفسير قرارات المنظمة الدولية لخدمة مصالحها وأهدافها في سابقة للتدخل العسكري مرفوضة قانوناً، ولا يمكن أن يقبل هذا التدخل بالقول أنه يدخل أو يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة بوصفه دفاعاً شرعياً عن النفس استناداً للمادة (٥١) من الميثاق.

أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت كل الأعراف والمواثيق والقواعد القانونية في احتلالها للعراق وأفغانستان وحتى ما حصل لاحقاً في ليبيا حيث انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وتجاوزت على أهم المبادئ ألا وهو مبدأ السيادة. أن المفهوم الأمريكي الجديد لتهديد الأمن والسلم الدوليين والذي أصبح حسب النظرية الأمريكية الجديدة يربط بين المصالح الوطنية الأمريكية وتهدد الأمن والسلم الدوليين ، حيث يقوم هذا المفهوم على أدخال في اطار العولمة التي تشكل (تهديداً) للأعمال غير العسكرية، وهذا يعني أن أي عمل حتى لو كان غير عسكري أو لم يكن بين دول يمكن اعتباره في المفهوم الأمريكي الجديد يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين وبالتالي استخدام التدابير الواردة في الفصل السابع .

لقد أصبح كل ما تراه الولايات المتحدة لا يتفق مع مصالحها وأمنها القومي تضغط دولياً من أجل اعتباره يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين وهذا ما حصل ضد العراق ، ليبيا ، هايتي، افغانستان وغيرها .

لقد أصبح من الواضح أن الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن عطلت عمل المجلس حدّت من فاعليته ، فقد أصبح مفهوم الشرعية تستغل من قبل أمريكا كلما رغبت في ذلك، الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات عن مستقبل هذه المنظمة وأهمية الموقف الجدي من الإصلاح ، لذلك نجد أن موقف الولايات المتحدة غير متحمس للإصلاح وأحياناً ترغب في إصلاحات جزئية وتوجهات تصب في مصلحة الرؤيا الأمريكية فقط ، وهي رؤية اتسعت وأصبحت تشهد معارضة دولية واسعة في السنوات الأخيرة.

أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق أن قدمت مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) تضمنت نحو (٧٥٠) ملاحظة حول المقترحات التي قدمها الأمين العام ولجنة الحكماء فيما يتعلق بمشروع اصلاح الأمم المتحدة وطلبه إدخال تعديلات عليها.

رغم التوجهات الدولية في تأييد اتجاهات الاصلاح كما ظهر خلال قمة الألفية عام ٢٠٠٠، إلا أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن قد عرقلت الكثير من المساعي بهذا الاتجاه لكونها أصبحت تعتبر الأمم المتحدة تشكل قيداً على حركة سياستها الخارجية في اطار التدخلات الدولية، ولهذا كانت تعمل وباستمرار على تجاهلها وتسعى إلى عرقلة أي توافق دولي حول إجراءات معينة للاصلاح إذا لم تكن تحظى بموافقتها أو تتفق مع مصالحها وتوجهاتها، وهذا جوهر المأزق الذي يواجه الطموحات الرامية إلى اصلاح الأمم المتحدة ، الأمر الذي يجعل المتابع أمام مسلسل جدل طويل دون أي آفاق واضحة لانجلاء الصورة والاستقرار على رؤية واضحة نحو اصلاح الأمم المتحدة وتدعيمها كضرورة أساسية، وبقى الحال نفسه في عهد الرئيس الأمريكي باراك إوباما في ولايته الأولى والحالية وكذلك الحال منذ تولي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ولايته الأولى والحالية.

الاستنتاجات

الولايات المتحدة الأمريكية في رؤيتها لمستقبل المنظمة الدولية ترغب في أن تؤدي دوراً مركزياً في النظام الدولي، شرط ضمان أن تكون المصالح الأمريكية غير خاضعة لقيم ومصالح تحالفات وتنظيمات دولية أخرى مختلفة عنها، لذلك تلجأ للأمم المتحدة لكي تسمح لها بدور فاعل عبر اصدار القرارات المطلوبة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد انفرادها بالنظام الدولي، وتارة ثانية تترك الأمم المتحدة شبه عاجزة عن التحرك عبر رفض توفير الدعم السياسي ووضع متطلبات التحرك المادية اللازمة للقيام بالعمل إلى أن يتفاقم الموقف وتعلن جميع الأطراف عن عجزها ثم تتقدم الولايات المتحدة لتوظيف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية تعكس رؤيتها المنفردة ، وأحياناً تهميش الأمم المتحدة بصورة مهينة وابتعاد دورها ، وفي أحيان أخرى تتطلب مصلحة الولايات المتحدة العمل خارج الأمم المتحدة وبما يمثل انتهاكاً لميثاقها .

أن الشغل والغاية الأساس التي أسهمت في رسم ملامح الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة هي مسألة الهيمنة بكل ما تعنيه من أبعاد وأهداف على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. أن طرح مشاريع الاصلاح للمنظمة الدولية يعكس إشكالية المنظمة في الآلية والتنفيذ وتغليب الجانب السياسي على الجانب القانوني وليس في المنظمة ذاتها حيث تبرز الهيمنة من الأعضاء الدائمين، لذلك لا يعد الاصلاح غاية بحد ذاته ، بل هو وسيلة لتطوير أداء المنظمة وتحسين ادائها ، فالإصلاح السياسي والمؤسسي يجب أن يكون عملية مستمرة وشاملة وليس جزئية ووقتية لأن ما مطلوب من المنظمة هو القيام بواجباتها الإنسانية والمساهمة في خلق الانتماء والوجود الانساني والتأكيد على احترام شخصيتها القانونية ومعالجة الثغرات في بعض بنود الميثاق حتى لا تستغل بالشكل الذي حصل وهذا أيضاً من مستلزمات أي إصلاح في هيكل المنظمة الدولية.

من خلال ما تقدم يمكن التأكيد بأن الإصلاح لن يكون جذرياً في المستقبل المنظور ، ولن يعيد للشرعية الدولية ومبادئها وقواعدها العامة المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة مكانة الأولوية

تجاه مفعول موازين القوى العالمية ، لذلك ستبقى اليد الطولى للسياسة الواقعية القائمة على فرض إرادة الأقوى على إرادة الأضعف عالمياً.

المصادر

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

١) جورج قرم ، عالم القطب الأوحد واتجاهاته، العرب والعالم بعد ١١ أيلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٢ .

٢) رؤوف عباس ، صناعة الكراهية في العلاقات الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص44 .

٣) ضاري رشيد ، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية : رؤية مستقبلية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد (14) ، لعام 1997 ، ص9.

٤) سامي يانير ، إصلاح الأمم المتحدة بين الواقع والأوهام ، شبكة المعلومات الدولية :
http://www.mondiploar.com 1 pero / artictes / hair print.htm.

٥) نهاد عبد الله خنفر ، إصلاح الأمم المتحدة أو إصلاح الشرعية الدولية ، شبكة المعلومات الدولية :
http://www.amin.org/view/nncat/2006/mar 11-10 html.

٦) سعيد اللاوندي ، وفاة الأمم المتحدة ، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية ، ط١ ، دار النهضة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٦٤ .

٧) ناجي عبد النور ، الأزمة المالية في الأمم المتحدة وسبل علاجها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٤ ، عام ٢٠٠٨ ، ص٤٣ .

٨) محمد سامي ، قانون المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٣١٢ .

٩) ضاري رشيد ياسين ، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية ، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد (١٤) لسنة ١٩٩٧ ، ص٩ .

١٠) خالد أبو أحمد ، كتاب بلا حدود ، إلى أين تسير عجلة الإصلاح في المنظمة الدولية ، انظر شبكة الانترنيت : www.kuttab.org

١١) جورج مونيث ، عصر التوافق ، بيان أهداف نظام عالمي جديد ، الطليعة ، انظر شبكة الانترنيت: www.taleea.com

١٢) نهى خلف ، الولايات المتحدة والأمم المتحدة سياسة التمويل والتهديد، شبكة المعلومات الدولية:
www.amin.org

١٣) ضاري رشيد ياسين ، الأمين العام للأمم المتحدة في المنزلق الأمريكي ، أوراق أمريكية ، العدد (٩٦) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٨ .

١٤) حسن نافعة ، العرب وتطوير الأمم المتحدة ، العرب في الستراتيجيات العالمية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص٣٥٦ .

١٥) أحمد يوسف القرعي ، بطرس غالي وتجربة إصلاح الأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٢٦) ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١٣٥ .

١٦) نهى خلف ، الولايات المتحدة والأمم المتحدة سياسة التمويل والتهديد ، مصدر سبق ذكره.

١٧) سامي يانير ، إصلاح الأمم المتحدة بين الواقع والأوهام ، مصدر سبق ذكره.

١٨) نهاد عبد الله خنفر ، إصلاح الأمم المتحدة أو إصلاح الشرعية الدولية ، مصدر سبق ذكره.

١٩) نهاد عبد الله خنفر ، المصدر السابق.

٢٠) نبيل شبيب ، الشرعية الدولية بين القانون والسياسة ، انظر شبكة الانترنيت :
www.islamonline.net

٢١) عصام العطية ، القانون الدولي العام، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٦٤ .

٢٢) حميد فرحان ، إصلاح الأمم المتحدة، دراسة قانونية سياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٧٤.

٢٣) صلاح عامر، قانون المنازعات المسلحة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٨.

٢٤) محمد لمين صحراوي ، مجلس الأمن بين واقع الهيمنة وضرورة الإصلاح ، شبكة المعلومات الانترنيت : http://Iamin100.maktoobblog.com

٢٥) المصدر نفسه .

٢٦) عبد المالك سلمان، إصلاح الأمم المتحدة.. بين الطموحات والأوهام، شبكة المعلومات الدولية:
http://Iamin100.maktoobblog.com

٢٧) المصدر نفسه .

INTERNATIONAL LAW AND THE AMERICAN DOMINATION

Assistant professor:
Adel Hamza Othman

Abstract

United Nations reform isan important, and multifaceted topic, becausethe reform processin the light ofinternational changessometimes seemsnot feasible as the mistakes ofthis organization andbeing marginalized make reformis complex.Despite beingurgent and necessary, butthere appeared weakn essandim balance in the Charterof the United Nations bypractice.
The other problem faced by the organizationis the lack ofspecific definitionsin the Charterof what can beconsidered one of theprocedural mattersthat oftenenable many countries to interfere in theaffairs of the organizationand its institutions.Therefore, it is clear that the reform processwould not beradicalin the foreseeable future, and will not restorefor theinternational legitimacy its principles that are announcedin the Chartertowards theinfluenceand effect of the international powers.